أهم دواعى تطوير
مناهج العلوم الشرعية بالجامعات
للأستاذ الدكتور/ محمود أحمد شوق

التربية عملية حية تتفاعل مع المتغيرات المختلفة فى محيط الفرد والمجتمع، لذلك فإن أى تغير يطرأ على المجتمع يكون له تأثيره على مؤسسات التعليم فيه، وبخاصة إذا ما كان هذا التغير أساسيًا؛ وذلك لأن المدرسة هى المزرعة التى سيتنبت فيها المجتمع ما يتطلع إليه من خبرات، والمعقل التربوى الذى تُعد فيه القيادات التى تأخذ بزمام الأمور فيه.

والمتعلم تتغير حاجاته وأهدافه من حين إلى حين، وتتغير طرق التفكير التى يحتاج إليها وفق التغير المستمر من حوله فى عالم يتغير بسرعة غير مشهودة من قبل. وتطلعات المتعلم وآماله تتغير بتغير معطيات الحياة فى بيئته. والدراسات على العقل البشرى على قدم وساق، وتؤثر نتائجها على جميع مكونات العملية التعليمية.

والمعرفة أيضًا تتجدد كل يوم، فمراكز الأبحاث تضيف الجديد والحديث، فتسقط نظريات كانت بالأمس من عمد العلم، وتظهر نظريات جديدة تقدم مفاهيم وحقائق جديدة بلغة جديدة. ويؤثر هذا فى جميع مناهج الدراسة، بغض النظر عن درجة صلته بما يستجد من معرفة.

وعملية التعليم والتعلم تتغير دائما نتيجة للتقدم فى الدراسات النفسية والتربوية. والتغير فى كمية المعرفة ونوعها وفى حاجات كل من الإنسان والمجتمع، كلها تؤدى إلى تغير فى عملية التعليم والتعلم لتواكب المتطلبات الجديدة لكل منها.

التغير فى مختلف الجوانب السابقة يؤدى ـ بالضرورة ـ إلى تطوير فى المنهج

الدراسى، فالمنهج الدراسى هو معبر العملية التعليمية نحو تحقيق تطلعات المجتمع وأهدافه، فما من مدرسة إلا ويحدد خطاها منهج يكون مجالاً لنشاطها، وبوتقة للتفاعل بين عناصر مجتمعها من معلمين وطلاب وإداريين وموجهين وغيرهم، ينصهر فيها ما يستخدم من عناصر تعليمية من معلومات وتقنيات ووسائل وطرائق وأنشطة وأدوات وأجهزة ومواد.

ونظراً لسرعة خطى التغيير المعاصر، يصبح المنهج من أهم وسائل المؤسسات التعليمية وبخاصة الجامعات فى مواكبة هذا التغير، وهذا بالتالى يفرض على المنهج ـ لكى يؤدى وظيفته بكفاية ـ أن يتطور لكى يستوعب المتغيرات، ليس فى المجتمع وحده، ولكن أيضًا فى العملية التربوية ـ على وجه العموم ـ وفى كل من المتعلم والمعرفة على وجه الخصوص.

ويعتبر الحديث عن تطوير المناهج ودواعيه تزوداً فى القول. فالتطوير سنة من سنن الحياة. وما من عمل يمكن أن يتوقف عن تطوير خططه وأساليبه ومراجعة أهدافه ووسائله بغية رفع كفاءته. وما من مؤسسة لا تجعل من عملية التطوير هذه جزءًا لا يتجزأ من مسيرتها إلا ويدركها الوهن وتتخلف عن ركب التقدم وتجد نفسها فى النهاية فى ذمة التاريخ، وهذا ينطبق على جميع المؤسسات وعلى رأسها المؤسسات التربوية. فمن حيث المبدأ، فإن تطوير المناهج وغيرها من مقومات العمل التربوى ليس عملاً اختياريًا أو احتماليًا، ولكنه عمل أساسى لا يمكن أن تحقق المؤسسات التربوية أهدافها إلا بإنجازه على أفضل وجه ممكن.

عالمنا الإسلامى رحيبة رقعته، مهم موقعه، غنية مصادره، محيط قرآنه بكل عصر ومصر، مضيئة سُنّة رسوله لكل غامض، ومفسرة لكل مجمل فى المنهج الربانى، مليء تاريخه بالمثل والقدوة فى كل علم وفن. ومع هذا كله فهو فى

مؤخرة ركب التقدم الحضارى المعاصر، بل فى ركب التخلف فى الوقت الحاضر، وتتمزق أوصاله بالصراع الداخلى إلى حد الانتحار كما حدث اليوم فى الصومال وأفغانستان، ويغار عليه وتنتهك حرماته كما يحدث اليوم فى فلسطين والبوسنة والهرسك وكشمير والشيشان.

وحين تصل أمة إلى هذا الحال، فإن هذا يكون مؤشراً قوياً إلى تدنى التعليم فى معاهدها وبخاصة فى الجامعات حيث يُعد العلماء وقادة المجتمع، وحيث إن المناهج الدراسية هى إطار عملية التعليم والتعلم فى المؤسسات التعليمية، فإن تطويرها فى الجامعات يكون نقطة الانطلاق فى إصلاح حال العالم الإسلامى، وشرارة هذا الانطلاق تبدأ من تطوير مناهج العلوم الشرعية لما لها من مردود قوى فى سلامة تكوين شخصية الفرد والارتقاء بطرائق التفكير وسمو النظر إلى الإنسان والكون والحياة، إضافة إلى دورها المعرفى الأصيل. ويقتضى تطبيق الأسلوب العلمى فى عملية تطوير المناهج، البدء بتحديد أهم دواعى تطوير هذه المناهج وهذا ما سوف نتناوله فيما يلى بالنسبة لمناهج العلوم الشرعية، وذلك على النحو التالى:

أولاً : دواعى تطوير مناهج العلوم الشرعية التى تعود إلى مشكلات العالم الإسلامى.

ثانيًا: دواعى تطوير مناهج العلوم الشرعية التى تعود إلى طبيعة العملية التعليمية بغض النظر عن المجال الدراسى.

ثالثًا: دواعى تطوير مناهج العلوم الشرعية التى تعود إلى قصور فى مناهجها الحالية.

أولاً : دواعى تطوير مناهج العلوم الشرعية التى تعود إلى مشكلات العالم الإسلامى :

يمكن تحديد أهم هذه الدواعى فيما يلى :

١ ـ ظهور غبش فى العقيدة وانحراف فى الأخلاق وإهمال فى العبادات وتفلت فى المعاملات فى المجتمعات الإسلامية إضافة إلى عدم نجاح خطط التنمية بهذه المجتمعات بالقدر الذى يساعدها فى عبور فجوة التخلف التى تعانيها.

٢ ـ عدم تحقيق التضامن الإسلامى، الأمر الذى يبقى البلدان الإسلامية كيانات ضعيفة الأثر فى مسيرة عالم الكيانات الكبرى التى بدأت تتكون فى الوقت الحاضر.

٣ ـ عزل الإسلام عن شئون الحياة مثل السياسة والاقتصاد والعلاقات الاجتماعية والمعاملات والأخلاق، وحصره فى العبادات فقط، الأمر الذى أعاق تحقيق الحياة وفق تعاليم الإسلام فى المجتمعات الإسلامية.

٤ ـ انتشار اتهام الإسلام بالعجز عن استيعاب التطورات الحديثة، وأن نجاحه فى تكوين مجتمع صالح فى الماضى اعتمد على ظروف ملائمة لطبيعته آنذاك. أما اليوم، بعد أن تبدلت طبيعة المجتمعات واختلفت أنماط الحياة فيها، فيدعون أن الإسلام قد عجز عن مواجهة المتغيرات الجديدة والدليل على ذلك، تخلف المجتمعات الإسلامية.

٥ ـ تشجيع الفرق المنحرفة عن الإسلام الصحيح، توسيعًا لهوة الشقاق بين المسلمين، ووصولاً إلى فرقة المسلمين وتناحرهم.

٦ ـ النيل من القمم الإسلامية فى التاريخ الإسلامى ومن القيادات الإسلامية فى الوقت الحاضر والتشكيك فى مناهجهم والتقليل من قيمة أعمالهم، وصولاً إلى إفراغ المجتمع الإسلامى فى مختلف العصور من القدوة الصالحة، فيتخذ شباب المسلمين لأنفسهم قدوة أخرى من بين غير المسلمين.

٧ ـ بث النعرات القومية والعرقية والقبلية بين المسلمين بذرًا للشقاق بينهم، وتفريقًا لشملهم، ودفعهم لأن يكون بأسهم بينهم، وصولاً لمنعهم من

التوحد تحت راية الإسلام.

٨ ـ دفع الشباب إلى التهور والتطرف، وصولاً إلى غزو المسلمين من داخل ديارهم، وجعل بأسهم ينبع من أبنائهم وذويهم، وشغلهم بمشكلاتهم الداخلية عن تنمية بلادهم.

٩ ـ استقطاب أبناء المسلمين المبرزين فى العلوم والتقنية للبقاء فى البلدان غير الإسلامية، سلبًا لبلاد المسلمين من طاقاتها الخلاقة، وإمعانًا فى تعويق سيرها نحو التقدم من ناحية، واستثمار جهودهم فى دفع غير المسلمين إلى التقدم والرفاهية من ناحية أخرى.

١٠ ـ تفرق المسلمين وعدم تضامنهم مكن للآخرين السيطرة على بلاد المسلمين من خلال القروض والمعونات التى تتيح لغير المسلمين التدخل فى شئون المسلمين، وتوجيهها لتحقيق أهداف الدول غير الإسلامية.

١١ ـ توجيه الإعلام فى المجتمعات غير الإسلامية بما يحقق الآتى ـ على وجه الخصوص ـ فى ديار الإسلام:

أ ـ التشكيك فى الحكام وتحقير علماء الدين.

ب ـ إحباط الشباب ونشر المخدرات بينهم.

ج ـ صرف الجميع عن العبادات.

د ـ بذر بذور الشقاق بين الأقطار الإسلامية.

هـ ـ تعويق التنمية والتعليم بخاصة.

و ـ إفساد الأخلاق، ومحاربة تربية شباب الأمة تربية إسلامية.

ز ـ التركيز على إعاقة الأمة الإسلامية عن تحقيق طموحات أبنائها، فى مواجهة مجتمعات غير إسلامية شاء الله تعالى لها لحكمة يعلمها هو ـ أن تمسك بناصية التقدم والرفاهية.

ح ـ تشجيع التطرف ووصم الإسلام به.

١٢ ـ محاربة التنسيق التربوى بين الأقطار الإسلامية وإنشاء المزيد من محاضن للتنصير فى بلاد المسلمين وحيث يمكن أن ينتشر الإسلام، تعمل على استقطاب الأطفال والشباب وجذبهم بعيداً عن الإسلام وإدخالهم إلى أديان أخرى.

١٣ ـ غسل أدمغة المبعوثين من العالم الإسلامى إلى البلدان غير الإسلامية للدراسة والتدريب ـ فى خطط مدروسة وموجهة ـ بما يحقق إبعادهم عن دينهم، وتوجيه سلوكهم وفق نمط الحياة فى هذه البلدان، وتكوين ولاء لها عندهم لكى يعودوا لقيادات وطنهم وفق النمط نفسه.

١٤ ـ الترويج ـ بكل السبل ـ لأساليب الحياة فى البلدان غير الإسلامية، ووصم أساليب الحياة فى البلدان الإسلامية بالتخلف، واتهام الإسلام بجميع الانحرافات السلوكية التى يرتكبها المسلمون داخل بلادهم وخارجها.

ثانياً : دواعى تطوير مناهج العلوم الشرعية التى تعود إلى طبيعة العملية التعليمية بغض النظر عن المجال الدراسى:

يمكن تحديد أهم هذه الدواعى فيما يلى:

١ ـ التعليم أصبح عملية استثمارية لها مدخلات ومخرجات، ولكى تسهم فى تقدم المجتمع ينبغى أن تفوق المخرجات منها المدخلات فيها.

٢ ـ تنوع أساليب التعليم ونظمه وخططه ومناهجه، أصبحت من السمات الأساسية للتعليم المعاصر، كما أنها، من ملامح التعليم فى المستقبل.

٣ ـ انسياب الحركة بين أنواع التعليم ومستوياته أصبح ضرورة للاستجابة إلى التغير فى متطلبات سوق العمل فى المجتمع، ولمراعاة الفروق الفردية بين

المتعلمين.

٤ ـ تربية العلماء أصبحت من أهم أهداف التعليم، ومن ثم فإن اكتشافهم المبكر وتهيئة البيئة التعليمية المناسبة لقدح قدراتهم وتمكينهم من الإبداع تكون ذات أهمية خاصة فى معاهد التعليم.

٥ ـ تطوير مناهج التعليم أصبح عملية مستمرة، كما أصبح هذا التطوير يعتمد على تقويم هذه المنهاج تقويمًا متواصلاً، كما يعتمد على البحث العلمى.

٦ ـ تنمية مهارات الاختيار من بين بدائل مختلفة وسرعة اتخاذ القرار والقدرة على توصيل الأفكار وحل المشكلات والتعليم الذاتى والتحليل والنقد، قد أصبحت من الأهداف الأساسية للتعليم فى مواجهة عالم المستقبل المتغير.

٧ ـ من المهمات المستحدثة للتعليم استشراف الحاجات المستقبلة للمتعلم والمجتمع والعمل على الوفاء بها.

٨ ـ التنمية البشرية هى أساس التنمية فى المجالات الأخرى، والتعليم هو أساس هذه التنمية، ومن ثم فإن التطوير المستمر للتعليم مطلب أساسى للتنمية الشاملة.

٩ ـ البث المباشر قد وضع على كاهل التعليم مسئوليتين متزامنتين: الأولى، هى استثماره فى نشر ثقافة المجتمع وفى نشر التعليم، أما الثانية، فهى العمل على التوقى من مضار الغزو التربوى من الخارج ومواكبته، بل ومغالبته.

١٠ ـ النظام العالمى الجديد قد وضع التربويين فى العام الثالث فى امتحان قاس، نظرًا لأنه يتيح للأقوياء التحكم فى الضعفاء. وما لم تعمل التربية على تضامن الضعفاء وحسن استثمار الإمكانات المتوافرة لديهم، فإنهم سيظلون للأقوياء تبعًا وسوقًا ومسرحًا للنزاعات نتيجة لما يبث بينهم من

عوامل الفرقة.

١١ ـ توجيه مناهج مؤسسات إعداد المعلم نحو إعداد معلم مختلف المواد، بحيث يكون قادراً على الإسهام فى تربية طلابه تربية إسلامية وعلى تعليم مادته باستخدام اللغة العربية الفصحى وعلى مواكبة التقدم العلمى والتقنى والتربوى.

ثالثاً: دواعى تطوير مناهج العلوم الشرعية التى تعود إلى قصور فى مناهجها الحالية:

يمكن تحديد أهم هذه الدواعى فيما يلى:

١ ـ عجز تعليم العلوم الشرعية عن ملاحقة التغير فى كثير من المجتمعات الإسلامية، الأمر الذى يجعل تعليم العلوم الشرعية معوقًا لحركة المجتمع لأنه لا يقدم حلولاً إسلامية للمشكلات التى يواجهها الأفراد والمجتمعات نتيجة لهذا التغير.

٢ ـ تكدس كليات التعليم الجامعى النظرى ـ ومنها كليات العلوم الشرعية ـ بالطلاب يؤثر على كفاءة العملية التعليمية، وهذا يستدعى تطوير مختلف جوانب العملية التعليمية وبخاصة المناهج الدراسية.

٣ ـ يوجد طفرة كمية فى تعليم العلوم الشرعية فى البلدان الإسلامية، ولكنها ليست متناغمة بالضرورة مع متطلبات تكوين العلماء الرواسخ فى هذه العلوم.

٤ ـ توجد جهود لتجويد العملية التعليمية، ولكنها نادراً ما تعتمد على تجارب تربوية محلية. بل يكون الكثير منها على أسس غير علمية أو عن طريق تقليد المناهج الأخرى. هذا، رغم أن مناهج العلوم الشرعية لها خصائصها التى تنفرد بها.

٥ ـ ضعف مناهج العلوم الشرعية عن الأخذ بالتطورات التربوية الحديثة، فضلاً عن العجز ـ حتى الآن ـ عن استخلاص نظرية تربوية إسلامية متكاملة.

٧ ـ سيادة الخبرات النظرية محتوى مناهج العلوم الشرعية، على حساب الخبرات العملية والميدانية والتطبيقية.

٨ ـ تركز طرائق تعليم العلوم الشرعية على الحفظ والاستظهار، على حساب مساعدة المتعلمين على اكتساب مهارات التفكير وحل المشكلات والتعليم الذاتى والتحليل والنقد.

٩ ـ عجز مناهج العلوم الشرعية فى الجامعات الإسلامية عن تحقيق ما يلى:

أ ـ التمكن من التعبير باللغة العربية الفصحى شفاهة وتحريراً، والقدرة على دراسة التاريخ الإسلامى دراسة موضوعية تحليلية تقود إلى تجلية حضارة الأمة، والتعريف بمقومات القوة والضعف فى مسيرتها واستخلاص العبر منها.

ب ـ التعريف بإسهامات العلماء المسلمين فى مختلف مجالات المعرفة وفى الحضارة الإنسانية، على وجه العموم.

ج ـ الوقوف على المشكلات المعاصرة التى تواجه الأمة وأسبابها، وإرشاد المسلمين وتوجيههم للتعامل معها بنجاح وفق تعاليم الدين الحنيف.

١٠ ـ العجز عن إيجاد القدوة فى السلوك الإسلامى فى معاهد تعليم العلوم الشرعية بخاصة، وفى مختلف مؤسسات المجتمع بعامة.

١١ ـ العجز عن تهيئة بيئة العملية التعليمية وفق متطلبات الالتزام بأداء العبادات والسلوك القويم داخل مؤسسات التعليم، وبما يفى بمتطلبات التربية الإسلامية على وجه العموم.

١٢ ـ العجز عن التنسيق بين المؤسسات التعليمية وكل من المؤسسات الدينية ومؤسسات الإعلام بخاصة ومؤسسات المجتمع بعامة، وصولاً إلى تحقيق التكامل بين رسالات هذه المؤسسات وتوجيهها نحو تحقيق التربية الإسلامية لأبناء الأمة.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين..

❊❊❊

obeikandl.com